

## بيان عن المائدة المستديرة للسادة المحافظين

زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة موجودة على جدول الأعمال العالمي لتبقى، ولا بد من أن تكون محور التنمية. فالاستثمار في الزراعة الأسرية لأصحاب الحيازات الصغيرة ضرورية لا لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي والحد من الفقر الريفي فقط، وإنما أيضا لتنشيط المجتمعات الريفية وربطها بالعالم المتغير بصورة متسارعة.

تتزامن الدورة السابعة والثلاثون لمجلس محافظي الصندوق مع السنة الدولية للزراعة الأسرية. إن ما يقارب من 2.5 مليار شخص ممن يعتمدون على المزارع الأسرية لأصحاب الحيازات الصغيرة لكسب قوتهم هم مورد هائل لم تتم الاستفادة منه بعد. إنهم جزء من الحل للوصول إلى الأهداف الإنمائية العالمية. ويعترف بالزراعة الآن على أنها مجال مريح للاستثمار، وهي تخلق إمكانيات ضخمة لتحويل المجتمعات الريفية والحياة الريفية. ويعتمد النجاح على إدراك أن الزراعة عمل تجاري بحيث يتمكن المزارعون من رؤية نشاطهم كسبيل للنمو والازدهار لا كمجرد وسيلة كفاف.

ويجب أن يبدأ هذا التحول بالشباب الذين يعتمد عليهم المستقبل. إذ لا بد من تشجيعهم من سن مبكرة على رؤية الزراعة كمهنة محترمة ومجدية اقتصاديا، وربطهم بمجتمعاتهم الريفية وأراضيهم. ويمكن أن يتم ذلك من خلال البرامج المدرسية، وتقنيات الإرشاد، والمعلومات. ولكنه يتطلب أيضا الاستثمار في الفضاء الريفي لخلق جملة من الوظائف وفرص العمل بحيث يختار الشباب البقاء في المناطق الريفية وتزدهر مجتمعاتهم.

ولن يتم ذلك بدون القيادة وبدون وجود بيئة تمكينية. وتحتاج الحكومات لأن تسير في الاتجاه الذي تتحدث به من خلال زيادة الحصص المكرسة للزراعة من ميزانيتها الوطنية، والاستثمار في مجالات القطاع العام مثل البنى الأساسية والتعليم، ووضع السياسات والتشريعات التي تساعد أصحاب الحيازات الصغيرة. ويعني هذا السياسات التي تدعم أمن حيازة الأراضي للمزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة، وتيسير الوصول إلى الخدمات المالية وتساعدهم على الارتباط بالأسواق.

ويعتبر تنافس الجهود الإنمائية أمرا غاية في الأهمية بحيث تتسق جميع الأنشطة وتتواءم مع الأولويات والاستراتيجيات الوطنية. وعلاوة على الحكومات، لا بد من انخراط المؤسسات الإنمائية والقطاع الخاص والمنتجين ومنظماتهم. ولا بد من أن تركز الجهود على الترويج لإنتاج موجه للأسواق ونهج سلاسل القيمة بغرض بناء الاقتصادات الريفية ومساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة على الوصول إلى الأسواق المحلية والوطنية والعالمية.

وتعد تكنولوجيا المعلومات ضرورية للمزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة للوصول إلى المعرفة والخدمات المالية والإرشادية ومعلومات السوق. وفيما يتعلق بتغير المناخ، فإن إمكانية الارتباط بتكنولوجيا المعلومات من شأنها أن توفر الإنذار المبكر للحد من المخاطر والهشاشة.

ويهدف كل هذا الدعم إلى تعزيز وتحويل المجتمع الريفي نفسه، وبالتالي لا بد من أن تكون الرؤية شمولية وشاملة. كذلك فإنه من الضروري تمكين النساء اللواتي تشكلن القسم الأكبر من قوة العمل الزراعية. إن التنمية الريفية والحضرية تسير يدا بيد بحيث توفر المناطق الريفية الغذاء وإدارة الموارد الطبيعية والخدمات البيئية للمناطق الحضرية، بينما توفر المناطق الحضرية الأسواق والتمويل، ومنه على سبيل المثال تحويلات المغتربين.

والصندوق في موقع جيد ليلعب دورا هاما في جميع هذه المجالات لأنه يتمتع بميزة نسبية واضحة بفضل انخراطه على المستوى القطري، وتركيزه على الابتكار وتقاسم المعرفة، ونهجه الدراغماتي الموجه نحو النتائج. لقد أثبت الصندوق بالفعل أنه شريك قيم ويتوجب عليه توسيع دوره كوسيط نزيه، واستخدام مصدر قوته كونه المؤسسة الوحيدة من نوعها المكرسة حصرا لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية. ويتوجب على الصندوق الاستمرار في تعزيز التعاون بين دول الجنوب، وتحري الأنماط الابتكارية للتمويل، والنهج الجديدة مثل برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وتوسيع برنامج عمله بدعم من الدول الأعضاء فيه.

إن صياغة جدول أعمال التنمية الجديد لما بعد عام 2015 يمنح الدول الأعضاء فرصة خاصة لاستقطاب التأييد للاستثمار والتحول الريفي على الصعيد العالمي. ومن خلال مشاركتها يمكن للدول الأعضاء المضي قدما نحو ضمان احتلال المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة موقع الصدارة في جدول الأعمال الإنمائي.